האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

22 حزيران 2014

لحضرة
وزير الأمن
السيد موشيه يعلون
بواسطة فاكس: 03 - 6976218

لحضرة
وزير الأمن الداخليّ
السيد يتسحاق أهرونوفيتش
بواسطة فاكس: 02 - 5811832

عاجل!

تحية وبعد،

المبحث: **المسّ بالسكان الفلسطينيّين والعقاب الجماعيّ في إطار حملة "عودوا ايها الاخوة"**

1. نحن نتوجّه إليكما باسم المنظمات **أمنستي وبتسيلم ومسلك وجمعية حقوق المواطن واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل و"يش دين" وعدالة وأطباء من أجل حقوق الإنسان و"شومريه مشباط" و"فلنكسر الصمت" (شوفريم شتيكاه)**، وذلك في أعقاب التقارير الواردة حول سلسلة من الخطوات التي أمرتما باتخاذها في الأسبوع الأخير، في إطار حملة "عودوا ايها الاخوة" العسكريّة، والتي تثير تخوّفًا كبيرًا من انتهاك الحقوق الأساسيّة وممارسة العقاب الجماعيّ بلا لزوم.

2. يشكّل اختطاف الفتيان إيال يفراح ونفتالي فرنكل وجلعاد شاعر انتهاكًا للمبادئ الأساسيّة الخاصّة بالقانون والأخلاق، وهو يستوجب كلّ استنكار. الحاجة لإعادة الفتيان إلى بيوتهم وعائلاتهم سالمين واضحة لنا جميعًا، إلا أنّ هذا لا يبرّر البتّة مجمل العمليّات التي جرت منذ ورود المعلومات عن مسألة الخطف- وهذه العمليات لا علاقة تذكر بينها وبين القدرة على العثور على الفتيان وإنقاذهم.

3. منذ ثمانية أيام تدير إسرائيل عمليات عسكريّة واسعة في الضفة الغربيّة، تشمل الدخول إلى مراكز المدن واقتحامات واسعة للمنازل. وقد قُتل في إطار هذه العمليّات شابان بالرصاص الحيّ: محمد دودين، وهو قاصر عمره 15 عامًا من دورا، وأحمد سمادعة، 20 عامًا، من الجلزون. إلى جانب ذلك، وردت تقارير حول مصاب بجروح خطيرة جراء إصابته برصاصة حيّة في رأسه وعدة جرحى حالتهم متوسّطة.

4. وتفيد التقارير الإعلاميّة بأنّ الجيش الاسرائيلي اقتحم أكثر من 1,000 منزل واعتقل نحو 370 فلسطينيًّا. ومن خلال المعلومات التي وصلت إلى منظمة بتسيلم، يتّضح أنّ الاقتحامات وعمليّات الاعتقالات شملت في بعض الحالات أضرارًا لحقت بالممتلكات. وجاء أيضًا أنّ الجيش ألحق الأضرار بالمؤسّسات المدنيّة، وذلك عبر إغلاق مؤسّسات للمجتمع المدنيّ واقتحام مؤسّسات تربويّة، مثل جامعة بير زيت والجامعة الأمريكيّة في جنين.

5. إلى جانب ذلك، فُرضت قيود جسيمة على تنقل وحركة الفلسطينيّين من سكان مدينة الخليل، ومنها منع السفر إلى الخارج من جسر الملك حسين (معبر أللنبي) لمجمل سكان الخليل تحت سن الخمسين، ومنع دخولهم للعمل في إسرائيل. وقد عُلم أيضًا من خلال التقارير في الإعلام، أنّه لم يُسمح يوم الجمعة الأخير

بدخول الرجال الفلسطينيّين للصلاة في الحرم الابراهيمي، وقد شُدّدت القيود –الشديدة أصلا- على تنقل الناس والبضائع من وإلى غزة، وذلك وفق تقارير مركز مسلك.

6. بالإضافة إلى كلّ هذا، ووفقًا لقرار المجلس الأمنيّ الاسرائيلي، خُوّل وزير الأمن الداخليّ إصدار تعليمات تتعلق بتشديد شروط اعتقال الأسرى الذين تصنّفهم مصلحة السجون كأعضاء في حركة حماس. لم تُنشر هذه التعليمات بشكل رسميّ، إلا أنّ تقارير إعلامية تشير إلى أنّ مثل هذه التعليمات قد أُصدرت حقًا وأنها تشمل خطوات بالغة الشدّة، مثل وقف زيارات العائلات والمسّ الكبير برفاهية الأسرى. ومن خلال فحص أجرته منظمة بتسيلم يتضح أنّ زيارات أفراد عائلات كلّ الأسرى الفلسطينيّين قد ألغيت منذ مطلع الأسبوع. اضافة الى ذلك، وبناءً على المعلومات التي نشرها نادي الأسير الفلسطينيّ يوم 2014/6/19، أنه جرى اعتقال 55 فلسطينيًّا اعتقالاً إداريًا، يُضافون إلى نحو 190 معتقلاً إداريًّا يقبعون في منشآت مصلحة السجون، وفقًا لمعطيات نيسان 2014.

7. **نحن ننذر هنا، بأنّ هذه الخطوات تثير التخوّف الكبير من ممارسة العقاب الجماعيّ المحظور حظرًا باتًّا وفق أحكام القانون الإنسانيّ الدوليّ، ومن المسّ غير التناسبيّ وغير اللازم بالحقوق الأساسيّة التي يكفلها القانون الدوليّ.**

8. يجدر بنا أن نشدّد، على أنّ **العمليّات الموجّهة لممارسة الضغوطات وتخويف السكان هي لاغية البتّة.** إنّ القيام باقتحام المنازل والاعتقالات على نطاق واسع يثيران التخوّف من أنّ جزءًا من هذه العمليّات لا ينبع من حاجة عسكريّة فوريّة. وعمومًا، يبدو أنّ الخطوات التي تمّت، وعلى النطاق الذي تمّت به، لا تخدم حاجة أمنيّة يمكن أن تبرّر الأضرار التي ألحقتها. ويسري هذا على العمليّات العسكريّة في مراكز المدن، وعلى تقييدات التنقّل الجارفة والاعتباطيّة. وقد أدّت هذه الخطوات –وما زالت تؤدّي- إلى انتهاك غير تناسبيّ لحقوق الفلسطينيّين الأساسيّة، وبضمنها الحق في الأمن والصحّة وحريّة التنقّل وكسب الرزق.

9. إنّ فرض الشروط المُقيّدة على مجموعة أسرى فلسطينيّين لا لسبب إلا لطبيعة انتمائهم التنظيميّ، يُشكّل انتهاكًا جسيمًا لحظر ممارسة العقاب الجماعيّ. . اضافة الى ذلك، أنّ قسمًا من التضييقات التي أفيد بها تنتهك حقوق الأسرى الأساسيّة انتهاكًا جسيمًا، وخصوصًا الحق في الكرامة والحياة الأُسريّة.

10. أمّا بخصوص الاعتقالات الإداريّة، فلا مفرّ من التساؤل عمّا إذا كانت الضرورة الأمنيّة الفوريّة والمُلحّة هي التي أدّت إلى اعتقال عشرات الأشخاص دفعة واحدة، من دون محاكمة. نحن نشدّد ثانية في هذا السياق، كما فعلنا في السابق مرارًا وتكرارًا، على أنّ استخدام الاعتقالات الإداريّة بشكل واسع وروتينيّ في العمليّة الحاليّة، وعمومًا، لا يستوي مع معايير القانون الدوليّ، الذي لا يسمح باستخدام الاعتقال الإداريّ إلا إذا كان وسيلة وقائيّة فقط، وفي ظروف استثنائيّة تنبع من ضرورة أمنيّة. إنّ الاستخدام الجارف للاعتقالات الإداريّة، من خلال نفي الضمانات الدنيا اللازمة لضمان الإجراء العادل، هو أمر لاغٍ، سواءً أعلى المستوى الأخلاقيّ أم القضائيّ. يجب اتباع القاعدة الأساسيّة التي تفيد بعدم اتخاذ تدابير تلحق الأذى بحريّة الإنسان إلا في إطار إجراء جنائيّ عادل، يتمتع فيه المشتبه به بكامل الفرص اللازمة للدفاع عن نفسه.

11. في ضوء ما تقدّم، **نحن نطالب بإعادة فحص التوجيهات والتعليمات الصادرة للقوات الناشطة في الميدان، والامتناع عن عمليّات تؤدّي إلى المسّ بالحقوق بلا لزوم وبما يتعدّى المطلوب، إلى جانب الامتناع عن أيّ**

عمليّة تتعلق بالعقاب الجماعيّ ضدّ السكان المدنيّين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. بالإضافة، نحن نطالبكما بإصدار أوامر فوريّة لإلغاء التضييقات المتشدّدة على ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيّين المعتقلين في الضفة وإسرائيل.

الموقعون،

يونتان جير، المدير العام لأمنستي إسرائيل

حجاي إلعاد، المدير العام لبتسيلم

المحامي إيتان دياموند، المدير العام لمسلك- مركز للدفاع عن حريّة الحركة

المحامي شارون أفرهام-فايس، المديرة العامّة لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل

د. يشاي منوحين، المدير العام للجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل

المحامية نيطع باتريك، المديرة العامة ليش دين

المحامي حسن جبارين، المدير العام لعدالة

ران كوهن، المدير العام لأطباء من أجل حقوق الإنسان

الراب أريك آشرمن، رئيس شومريه مشباط- حاخامات لحقوق الانسان

يولي نوفك، المديرة العامة لـ "فلنكسر الصمت" (شوفريم شتيكاه)

نسخ:

رئيس الحكومة، السيد بنيامين نتنياهو

المستشار القضائيّ للحكومة، السيد يهودا فاينشطاين

قائد قيادة المركز، العميد نيتسان ألون

قائد عصبة يهودا والسامرة، قائد اللواء تميد يدعي